محضر الجلسة رقم 519

التاريخ: الثلاثاء 13 ذو القعدة 1427 (5 ديسمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد فوزي بنعلال الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: 20 دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة و50 دقيقة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 48.06 بحذف الخدمة العسكرية.

****

المستشار السيد فوزي بنعلال رئيس الجلسة:

نعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 48.06 بحذف الخدمة العسكرية، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد عبد الرحمان السباعي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بإدارة الدفاع الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني على أنظار مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 48.06 بحذف الخدمة العسكرية. يهدف هذا النص إلى إنهاء العمل بالخدمة العسكرية الإجبارية مع التنفيذ الفوري، وذلك طبقا للأوامر السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

للتذكير أحدثت الخدمة العسكرية بمقتضى المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 137.66 بتاريخ 20 صفر 1386 (9 يونيو 1966) وقد أثار هذا الواجب الوطني منذ السنوات الأولى لإحداثه حماسا لدى المجندين والإدارة على حد سواء، وذلك اعتبارا لتوجهه الاجتماعي.

غير أن الاختلالات الناجمة عن عدم ملاءمة النصوص الجاري بها العمل في هذا الشأن والتطور الحاصل منذ ذلك الحين أدت بصفة تدريجية إلى نوع من عدم التعبئة أضرت بمفهوم وروح الخدمة العسكرية كواجب وطني مقدس.

ولإعادة الدينامية للخدمة العسكرية الإجبارية أدخل القانون رقم 04.99 المتعلق بالخدمة العسكرية الصادر بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.99.194 بتاريخ 13 جمادى الأولى 1420 (25 غشت 1999) مقتضيات جديدة تهم على الخصوص الرفع من سن الدعوة للخدمة العسكرية وتخفيض مدتها، وكذا إشراك المرأة.

ورغم ذلك فإن هذه الخدمة الوطنية لم تعد تعطي ما كان مرجوا منها، خاصة في السنوات الأخيرة، إذ لوحظ فقدان حماس المجندين وصعوبات كثيرة تتعلق بالإحصاء، وتقلص عدد المستجيبين لأداء الخدمة، مقارنة مع العدد الذي تم إحصاؤه، فضلا عن الارتفاع الكبير لطلبات الإعفاء. مما حدا بالقيادة العليا للقوات المسلحة الملكية إلى التفكير في إعادة النظر في الخدمة العسكرية الإجبارية.

ومن جهة أخرى أصبحت الخدمة العسكرية الإجبارية متجاوزة حاليا، و لا تلبي أهداف جيش معاصر، يعتمد على المهنية والتكوين العلمي والتكنولوجي الدقيق، وعلى استعمال الآليات الحديثة بمختلف الميادين العسكرية، الشيء الذي يحتم الاعتماد على عسكريين ذوي مؤهلات وكفاءات عالية، قادرين على استيعاب ما يعرفه المجتمع الدولي من تغيرات وتحولات متسارعة، وذلك لمجابهة تحديات الوقت الراهن للدفاع عن حوزة هذا الوطن العزيز والحفاظ على وحدته الترابية.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع..وزع..إذن نعتبره وزع. الكلمة للمستشار السيد عابد شكيل، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 48.06 يتعلق بحذف الخدمة العسكرية، والذي يهدف إلى إنهاء العمل بالخدمة العسكرية الإجبارية مع التنفيذ الفوري، وذلك تطبيقا للأوامر الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس،

إذا كان المغرب قد أحدث الخدمة العسكرية منذ 9 يونيو 1966، من أجل تقوية روح المواطنة لدى الشباب المغربي، وخلق جيش رديف يشكل موردا مهما لضمان توفر العنصر البشري، فإن الكل يجمع، وكما أشار إلى ذلك السيد الوزير في عرضه أمام اللجنة، على أن هذه الخدمة العسكرية الإجبارية قد أصبحت متجاوزة نتيجة مجموعة من العوامل، أهمها الاختلالات الناجمة عن عدم ملاءمة النصوص الجاري بها العمل في هذا الشأن، بالإضافة إلى وجود صعوبات كثيرة تتعلق بالإحصاء وتقلص عدد المستجيبين لأداء الخدمة مقارنة مع العدد الذي تم إحصاؤه، فضلا عن الارتفاع الكبير لطلبات الإعفاء.

كما أن هذه الخدمة لم تعد تلبي أهداف الجيش المعاصر الذي يعتمد على المهنية والتكوين العلمي والتكنولوجي الدقيق – كما جاء في كلمة السيد الوزير – واستعمال الآلات الحديثة في مختلف الميادين العسكرية، بحيث نلاحظ أن المنظومة العسكرية العالمية حاليا تتوجه نحو الكيف والنوعية من منطلق العصرنة والتحديث الذي يتجاوز الكم العددي إلى القدرة المهنية والكفاءة العالية.

وإذا كنا السيد الرئيس قد أثرنا هذه الوضعية التي أصبحت تعرفها الخدمة العسكرية، فإننا لا ننقص في شيء من الصورة الحقيقية للمؤسسة العسكرية المغربية التي تتوفر على كفاءة عالية وعنصر بشري مهم.

وبهذه المناسبة لابد من استحضار الدور البطولي لأفراد القوات المسلحة الملكية المتاخمة في الحدود، والتي نوجه تحية إكبار وتقدير لجميع أفرادها الساهرين على حماية الوطن بكل تفان وإخلاص، تحت القيادة الرشيدة لقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، معتزين بالعطف الأبوي الذي يخص به هذه القوات التي رفعت راية الوطن داخل البلاد وخارجها، وأعطت مثلا يقتدى به في الضبط والانضباط، والكفاءة المهنية ميدانيا كلما دعيت للمساهمة في استتباب الأمن والاستقرار في مناطق التوتر والنزاعات عبر العالم.

وفي نفس السياق نريد أن نثير الانتباه إلى الوضعية الاجتماعية لأفراد قواتنا المسلحة الملكية، ونؤكد على ضرورة دعم هذه الفئة ماديا ومعنويا باعتبارها رصيدا مهما ومفخرة لكل المغاربة.

ولا يسعنا في الأخير، إلا أن نثمن هذا القرار الملكي السامي القاضي بحذف الخدمة العسكرية، ونحن دائما جنود مجندون وراء صاحب الجلالة نصره الله من أجل بناء هذا الوطن والوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة في جميع الميادين.

ونحن في فرق الأغلبية نصوت على هذا المشروع بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك كلمة باسم المعارضة، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

لي الشرف الكبير أن أتدخل في هذه الجلسة باسم فرق المعارضة لمناقشة مشروع قانون رقم 48.06 المتعلق بحذف الخدمة العسكرية.

واسمحوا لي بداية السيد الرئيس، أن أستغلها فرصة لكي نقف جميعا وقفة إجلال وإكبار أمام تضحيات القوات المسلحة الملكية ورجالاتها التي تبلي البلاء الحسن تحت القيادة الرشيدة لقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما لن يفوتني التنويه بالأدوار الطلائعية التي تقوم بها هذه القوات في أقاليمنا الجنوبية قصد الدفاع عن وحدتنا الترابية، وكذلك في إطار المساهمة في إرساء دعائم الأمن والسلم في العديد من دول العالم.

أما بالعودة إلى المشروع موضوع جلستنا هذه، فنود أن نثمن مقتضى حذف الخدمة العسكرية لأنه أولا جاء بناء على قرار ملكي سامي، ولأننا ثانيا نرى أنه جاء منسجما مع بعض المعطيات التي جاء بها عرض السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بإدارة الدفاع الوطني أمام لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، حيث أصبحت الخدمة العسكرية الإجبارية متجاوزة.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فرق المعارضة سنصوت عليها بالإيجاب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نمر إلى التصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها هذا المشروع.

المادة الفريدة:

الموافقون = الجماع

المعارضون = لا أحد

الممتنعون = لا أحد

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت

الموافقون = الجماع

المعارضون = لا أحد

الممتنعون = لا أحد

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 48.06 بحذف الخدمة العسكرية.

شكرا على مساهمتكم، ورفعت الجلسة.

محمد تيتنا العلوي الادريسي

امين مجلس المستشارين